على هامش الصراحة

عن النقود واستبدالها

(١)

■ إحسان شمران الياسري

أعلن البنك المركزي العراقي إن الكتلة النقدية المتداولة بحدود (٣٠) تريليون دينار عراقي، وهي الكتلة التي ستخضع لعملية الاستبدال عندما يباشر البنك طبع السلسلة النقدية الجديدة بعد حذف الأصفار الثلاثة.
وكأمة بدأت بواكير الحضارة الإنسانية من أرضها، علينا أن نكون فخورين بوجود مؤسسة كبيرة وعريقة في بلادنا مثل البنك المركزي. فهذه المؤسسة التي تطرح إلى الناس واحدة من أهم رموزَ سيادتهم، وهي النقود، تستحق منا الوقوف باحترام وأداء التحية.. فمن بين كل المؤسسات (المهمة) وغير المهمة في بلادنا، يقف البنك المركزي كالطود الهائل للدفاع عن المكتسبات الاقتصادية، بل ولخلق هذه المكتسبات وإدامتها.. ويوم تتوقف الحياة في البلد في مختلف المراحل السياسية، يظل البنك رمزاً وعلامة لدولاب الحياة الذي يظل يدور، ويسحب وراءه كل العجلات التي لولاه لتوقفت وأتى عليها الصدأ.
فكيف سيستبدل البنك المركزي عملتنا الحالية ويأتي بأخرى؟
وكيف سيستقبل الناس هذه العملة ويتعاملون معها؟
وكيف سيستوعب البلد عمليتين في آن واحد، وبأيهما ستُرتب أمور حياتنا، وأيهما ستكون الأعز، فتسود على الأخرى.
تقول التجارب القريبة إن منطقة اليورو استوعبت عملية استبدال العملات الوطنية للدول باليورو بمرحلتين، الأولى عندما باشرت العمل باليورو محاسبياً، أي في السجلات والمعاملات غير النقدية، وإن ذلك استمر نحو عامين (من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ على ما اعتقد). والمرحلة الثانية، وقبل ٢٠٠٢/١/١ تم توزيع عملة اليورو على المصارف والبنوك المركزية، وقد قام الجمهور بإيداع ما عنده من نقود وطنية في المصارف لكي يستطيع يوم ٢٠٠٢/١/١ سحب ما يعادلها باليورو دون متاعب.
وإن ٢٠٠٢/١/١ كان موعد استخدام اليورو بطريقة سلسة..
أما فترة الاستبدال التي تلت ذلك التاريخ فاستمرت في البنوك المركزية للدول الأعضاء. حيث يستطيع المواطن استبدال ما تبقى عنده من عملته الوطنية باليورو.
وفي تركيا، تم استبدال الليرة القديمة بحذف عدد من الأصفار (ستة كما أعتقد). وظلت الليرة القديمة مع الليرة الجديدة لمدة خمس سنوات دون مشاكل. وكل ما يدخل للمصارف وللبنك المركزي من العملة القديمة لا يعود للتداول يتم إتلافه من قبل البنك المركزي وتعويضه بعملة جديدة. وهكذا سارت عملية استبدال الليرة التركية بدون مشاكل.
وفي العراق، عندما يتخذ البنك المركزي قراره النهائي بطبع النقود الجديدة، سوف يواجه الناس عدداً من الأسئلة حول مُعامل التبديل وأقيام السلع والخدمات ومصائر ديونهم وَالتزاماتهم. وكل تلك الأسئلة، لأن تجربة استبدال نقود ما قبل عام ٢٠٠٣ (نقود صدام) كانت سريعة بسبب الظروف التي حدثت خلالها.
إن استبدال النقود بنقود جديدة ذات حُلّة جديدة وسعر صرف جديد ومزايا أمنية عالية ستزيد بلادنا فخراً بالبنك المركزي وبإدارته، إذ سيكون دينارنا هوية راقية لعراقنا.

يعتقد بعض قادة القوائم السياسية العراقية بأن إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة الآن هو أفضل واقصر طريق للوثوب إلى السلطة (رئاسة مجلس الوزراء) نتيجة لتدهور الوضع الأمني وقرب انسحاب القوات الأمريكية من البلاد نهاية هذا العام ٢٠١١ ونقص الخدمات الأساسية والبطالة والتظاهرات الشعبية والفقر المستشري في المجتمع... بعد أن عجزت كل الأساليب السياسية لإسقاط الحكومة الدستورية وسدت الطرق أمامهم ولا منفذ إلا هذه الانتخابات المبكرة حسب زعمهم لعلها تغير الخارطة السياسية وتميل الكفة لصالحهم ! وهم في الحكومة مشتركون!

الانتخابات المبكرة والأطر القانونية

نوري صبيح

ولكن للعملية الانتخابية أطر قانونية ينبغي توفرها (المثلث القانوني) قانون الأحزاب والجمعيات السياسية والقانون الانتخابي والهيئة الانتخابية الشعبية المهنية المستقلة فعلا على ارض الواقع العملي. هذه القوانين التي ما زالت غير مشرعة من قبل السلطة التشريعية ، فعلى القوى السياسية التي تطالب بالانتخابات المبكرة إذا كانت نواياها سليمة ونزيهة ولخدمة المواطن الفقير الذي لم يحصل على أية وعود انتخابية(العمل – السكن- الرواتب المجزية للمتقاعدين وشبكة الرعاية الاجتماعية- البطاقة التموينية – الماء – الكهرباء وغيرها) طرحت في البرامج الانتخابية السياسية قبل الانتخابات البرلمانية بسبب عدم تشريع هذه القوانين .وإلا فسوف ترجع نفس الشخصيات والكيانات السياسية إلى سدة الحكم والسلطة.
و لا يمكن أن نتصور ديمقراطية حقيقية وراسخة إلا على قاعدة (صوت واحد لمواطن واحد)، الأمر الذي ألغاه قانون الانتخابات ١٦لسنة ٢٠٠٥، سواء النص الأصلي أو المعدل منه، لأنه كرس مبدأ (نقل الأصوات) سيّئ الصيت والذي يهب أصوات الناخبين لمرشحين لم يدلوا لهم بأصواتهم، كما هو الحال مع نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، لأنه يعتمد على قاعدة ما يسمونه بـ (القاسم الانتخابي) فلقد حجز مقعده تحت قبة البرلمان مرشح لم يحصل إلا على بضع مئات من أصوات الناخبين، فيما فقد مقعده مرشح آخر حصد ربما عشرات الآلاف من الأصوات.
يجب أن يتغير قانون الانتخابات الحالي(١٦) في ٢٠٠٥ وتعديله في بداية عمل مجلس النواب الدورة البرلمانية الثانية ، فلا يرحل هذا القانون، إلى ربع الساعة الأخيرة التي تسبق الانتخابات النيابية القادمة في عام (٢٠١٤).
إننا بحاجة إلى قانون انتخابات يضمن نقطتين جوهريتين وأساسيتين، ألا وهما:
أولا: مبدأ (صوت واحد لمواطن واحد) من خلال الأخذ بنظام عدد الأصوات التي يحصل عليها كل ناخب منفردا وليس باعتماد القاسم الانتخابي أو ما أشبه، الأمر الذي سيفسح المجال للمستقلين بالترشيح والمشاركة بعد أن يقضي على قاعدة (القوائم) المغلقة واحتكار الأصوات ونقلها. ثانيا: تقسيم العراق إلى دوائر حسب الرقعة الجغرافية بعدد مقاعد مجلس النواب، فإذا بقي العدد (٣٢٥) مقعدا فيجب إن يقسم العراق إلى (٣٢٥) دائرة انتخابية، طبعا تنقص منها كوتة الأقليات.
إن في كل دول العالم الحر التي تعتمد النظام الديمقراطي، إنما تجري فيها الانتخابات النيابية على هذا الأساس، ليضمن الناخب تحديد خياراته بشكل سليم، ومن اجل ان لا يتم التلاعب بصوته من قبل أية جهة متنفذة كانت. حتى في الدول التي تعتمد الانتخابات كأدوات وبالاسم فقط، تعمل بهذا النظام، فكيف ولماذا لا يتم العمل به في العراق الجديد الذي يسعى فيه العراقيون إلى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يعتمد صندوق الاقتراع وإرادة الناخب في تحديد مسارات العملية السياسية؟.
كذلك، ينبغي على مجلس النواب أن يصب كل اهتمامه على التغييرات الدستورية المنتظرة لنتخلص من العقد الشائكة التي عرقلت، ولا تزال، عمل مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، ومن اجل ان نقفز على المشاكل التي تعلمنا مكامنها في بعض مواد الدستور، فكما هو واضح فان الدستور ليس قرآنا منزلاً لا يمكن الاجتهاد فيه وتغييره، إنما هي نصوص بشرية قابلة للتغيير والتبديل والتجديد، كما هو الحال في الكثير من دول العالم الحر، فلقد تعلمنا من السنوات الثماني الماضية أين هي مكامن الخلل في هذا الدستور، ولذلك فليس من الصحيح والمنطقي والعقلي أن نعرف ذلك ولا نبادر لتغييره. و جمهورية العراق، وفق الدستور، نظام نيابي فدرالي (اتحادي) ولكن ليس فيه الآن سوى مجلس النواب! أين مجلس الاتحاد، الغرفة الثانية من السلطة التشريعية حسب الدستور كما هو الحال مثلا في الكونغرس الأميركي بمجلسيه (النواب والشيوخ)؟. و لقد نص الدستور العراقي على تشكيل مثل هذا المجلس في الباب الثالث المادة (٤٨) منه والتي نصت على ما يأتي ((تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد)) وكذلك في المادة رقم (٦٥) والتي نصت على ما يأتي ((يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ (مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)) فهو، إذن، بحاجة، قبل تشكيله، إلى قانون ينظم عمله وعلاقته مع مجلس النواب، وإلا فانه قد يتحول الى معرقل جديد في طريق بناء الدولة العراقية الجديدة، فقد يفهم البعض قرار تشكيله على انه مجلس فوق مجلس النواب، وهذا فهم خاطئ، نعم، هناك خطأ دستوري يصر السياسيون على ارتكابه عندما يستمرون في البحث في تشكيل مجالس جديدة، كالمجلس السياسي وما شابهه، متقاطعة بمهامها وعملها مع مهام وعمل مجلس النواب، وهو السلطة التشريعية في البلاد حسب نص الدستور، ويجب أن تكون كذلك، وربما تتقاطع حتى مع عمل ومهام الحكومة (السلطة التنفيذية) ذاتها، كما يجري اليوم العمل على تحقيق ذلك، بالرغم من اعتراض اغلب القوى السياسية على مثل هذا الأمر.
فبدلا من أن يبحث صناع القرار السياسي في تشكيل مثل هذه المجالس، وكلها غير دستورية وتكرس الفيتو(النقض) والمحاصصة، وبالتالي تزيد من تعقيدات المشهد السياسي، لماذا لا يفكرون في البحث عن طريقة لتشكيل المجلس الاتحادي، وهو مجلس دستوري نص عليه الدستور، على خلاف بقية الأسماء والمسميات التي لم ينص عليها الدستور لا من قريب ولا من بعيد؟ على الأقل يفتحون باب النقاش في قانونه المفترض، لحين إنضاجه، فقد يكون العراق قد وصل آنذاك الى تلك المرحلة التي تتحمل تشكيل مثل هذا المجلس الدستوري.
إن من واجبات مجلس النواب الجديد، وحسب النص الدستوري، التفكير في طريقة تشكيل المجلس الاتحادي، لتطوير الحالة الاتحادية (الفيدرالية) للنظام السياسي في العراق الجديد، بعيداً عن دهاليز المجالس المقترحة التي يراد منها ترضية هذا الطرف أو ذاك، ما يعد خرقاً واضحاً للدستور.

لماذا نحتاج إليها في حياتنا؟

نحو فهم صحيح للعلمانية

بعد غياب يكاد يكون شبه كامل للصوت العلماني في عدد غير قليل من المجتمعات العربية ومنها العراق (في الحقيقة ليس هنالك من نمط لتطبيق علماني واضح في اي من مجتمعاتنا)، وفقدان تأثيره في المشهد السياسي، يبدو ان هنالك اصواتاً باتت تتصاعد مرة أخرى لإعادة الاعتبار لهذا التيار الذي يشكل انحساره عن ساحة العمل السياسي بل غيابه خسارة كبيرة بكل ما تعنيه الكلمة ، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة لما بعد ٢٠٠٣ في العراق ضرورة النهج الذي سبق ان دعت إليه المدى في أكثر من موضوع المتمثل بأهمية خلق وإيجاد حالة توازن في ساحة العمل السياسي بين النهجين العلماني والديني، ودعت الكتاب الى اغنائه بطروحاتهم .

طارق الجبوري

ونعتقد ان المشكلة الرئيسية التي تعانيها مجتمعاتنا الاسلامية بشكل عام، عدا تركيا ، هو هذا التمسك بالمفهوم الضيق عن العلمانية وحصرها في مجال الفصل بين الدين والدولة .. مفهوم مبسط ومجتزأ ظل سائداً في اذهان الكثير، بمن فيهم نخب مثقفة روجت كثيراً للعلمانية في هذا الإطار الضيق فخنقتها، وتجاهلت النظرة الى هذا المفهوم كمنهج حياتي يشمل كل مناحي الحياة بما فيها الدين الذي يحتاج ايضاً الى علمنته أيضاً، كما أشار إلى ذلك الكاتب جورج طرابيشي في أكثر من مقال .
ويتفق الكثير على أن مفهوم العلمانية من أكثر المصطلحات التي تعرضت للتشويه بمختلف الصور والاشكال، ولم تسلم من الاشكاليات حتى في التجربة الأوروبية، لأسباب من أبرزها انعكاس الصراع التاريخي العميق بين الكنيسة التي كان بيدها كل شيء وبين الملوك والحكومات من جهة اخرى .. صراع ظل يدور في الخفاء والعلن بشأن مدى أحقية الكنيسة في التحكم بمفاصل الحياة، خاصة بعدما شهدته المجتمعات الاوروبية من متغيرات كثيرة وازدياد الوعي وبلورة مفاهيم تسعى لتأكيد الحريات وإنضاج تطبيقات ديمقراطية منحت فرصاً للافكار الجديدة ان ترى النور وتشق طريقها في المجتمع. لم يكن من السهل في البدء إقناع الكنيسة بالتخلي عن امتيازاتها ، لذا فقد صاحب حركة التحول نحو العلمانية اضطرابات غير قليلة وهزات في علاقة الكنيسة مع الدولة خاصة في التجربة الفرنسية وموقف نابليون الاول العنيف تجاه سلطة البابا عند احتلاله ايطاليا عام ١٨٠١م دون ان نتجاوز الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الفرنسية الاولى تجاه الكنيسة من مصادرة املاك وتعيين الاساقفة والرهبان، كما أشارت إلى ذلك الموسوعة الحرة ، لذا ليس من المبالغة القول ان السبب الأساس الذي جعل الكثيرين يحصرون مفهوم العلمانية بفصل لدين عن الدولة واتهامها بالإلحاد يعود إلى الصراع التاريخي بين الكنيسة من جهة و الملوك و الحكومات من جهة أخرى. وزاد من ضبابية الفهم الحقيقي للعلمانية ارتباطها بمفكرين بدأت أفكارهم اللادينية تنتشر منذ بداية القرن التاسع عشر كهيغل وكانط وكارل ماركس ثم داتروين وجان جاك روسو ونيتشة.. وإذا كانت أوروبا قد تمكنت من التخلص تدريجياً من نظرة التقاطع الضيقة بين العلمانية كمنهج ينظم المجتمع وبين الدين كطقوس تتعلق بخصوصية الفرد و حقه بممارسة عباداته بحرية على وفق ما يؤمن به من معتقد، فإن مجتمعاتنا ظلت أسيرة النظرة العدائية بين التيارين العلماني والديني، لأسباب عديدة كان من ابرزها استلاب ارادة الفرد وتغليب ثقافة و مبادئ الاستبداد في حياتنا كبديل لثقافة الحريات و ضعف مستوى الوعي والإدراك بخطورة هيمنة أفكار التخلف وتحكمها بمجريات حياتنا وأدق تفاصيلها ومحاربة اية نزعة تدعو لمواكبة التغيرات التي يشهدها العالم ، ما أدى بالنتيجة الى عدم توفر مقومات وجود مناخ مناسب يشجع الافكار الجديدة. إن الذي ما زلنا بعيدين عن فهمه بشكل صحيح هي تلك الاشكالية التي اشار اليها الكاتب منير شفيق في موضوعه الموسوم (العلمانية والديمقراطية بين الفلسفة والوسائل) عندما قال (إذا كان الإشكال الذي ولّد العلمانية في التجربة الاوروبية تمثل في رفض تدخل الكنيسة في الدولة ، فان الإشكال الذي اخذ يتفاقم في اغلب البلاد العربية والاسلامية يتمثل في تدخل الدولة في الدين ووضع يدها على المساجد والأوقاف والفتيا..)، وهذا ما يدعو التيارات الدينية بمختلف تنوعاتها الى الوقوف ضد العلمانية وتعدها خطراً محدقاً بها، وتتحين الفرص للنيل منها بحجة تقاطعها مع قيم الاسلام ومبادئه. أن ما ينبغي تسليط الضوء عليه هو إزالة حالة اللبس والغموض في فهم العلمانية وبانها لاتتقاطع وقيم الدين وهذا ما جسدته تطبيقاتها في الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص وأوربا عموماً، باستثناء تجارب المعسكر الاشتراكي ، فهذه الدول في الوقت الذي تمارس فيه مهامها كدولة مدنية تكون السيادة فيها لقيم المواطنة وتحترم بل تحمي حرياتهم في ممارسة طقوسهم الدينية بحرية ، ولكن دون استغلالها لإثارة نعرات الضغينة والتفرقة بين افراد المجتمع .
إن العديد من الكتاب واستناداً الى التجارب التي مررنا بها كمجتمع عربي اكدوا في اكثر من بحث وموضوع ضرورة فهم صحيح للعلمانية وتصويرها متقاطعة ومنافية للدين وتقيد حرية الفرد في ممارسة عباداته ، كما يحاول ان يروج له البعض خاصة الحركات الدينية ، التي تجد في العلمنة تهديداً لمصالحها الضيقة.
لقد عانينا كثيراً في واقعنا العربي من انظمة حملت راية العلمانية كثيراً، واستغلتها من اجل تبرير نزوعها نحو الاستبداد والهيمنة فأساءت إليها، ومنحت التيارات الدينية المتعصبة ذريعة الانتقاص منها وتحميلها ما أصاب مجتمعاتنا من مآس ومصائب، مستغلة فشل الانظمة العربية ، دون استثناء ، بتبني منهج صحيح في الحكم يرتقي وحاجة وتطلعات شعوبها. ان تحليلاً واقعياً لأنظمة الحكم العربية التي حكمت بشعارات "تقدمية وثورية"، يؤكد أنها كانت السبب الرئيس في انحسار التيار العلماني من ساحة العمل في العراق وغيره ، والبحث عن بديل وجدته في شعارات الحركات الدينية التي اصطدمت بتعقيدات الواقع وما تفرضه السلطة من شروط ليس من السهل تجاوزها . ما نريد أن نصل إليه ان حصيلة التجارب الاوربية البعيدة عن واقعنا ، وتجاربنا الحية أثبتت بما لا يقبل الشك بان طريقاً وسطاً يتعايش فيه التيار العلماني مع الديني،، هو الذي يصلح في مجتمعاتنا بما فيها من تعددية دينية ومذهبية وقومية.. طريقاً يتحقق فيه التوازن بين التيارين لقيادة المجتمع بشكل صحيح يتيح له الانطلاق بثقة نحو المستقبل ويبعد عنه حالة الجمود والتخلف التي كانت سبب كل نكساتنا.
ومرة اخرى لابد من الاشارة والاعتراف الى ان هذا الموضوع الشائك خطوة أولية متواضعة، في سبر أغواره، ودعوة للكتاب الاسلاميين والعلمانيين إلى اغنائه بآرائهم.

الوجه الآخر للظلم

محمد عبد الأمير عبد

منذ عقود طويلة نسمع بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكل من يسافر لخارج بلاد العرب وبالتحديد أوربا يعود حاملاً إلينا حكايات عن الحكام هناك،عن انتخابهم، طريقة حكمهم،والأهم من هذا وذاك بأن جميع العرب الذين سافروا لأوربا حملوا معهم حقيقة مهمة جداً تتمثل بأن لا ظلم في تلك البلدان الغربية حتى إن البعض منهم بالغ في الوصف وأقسم أغلظ الإيمان بأن المحاكم تكاد تكون خالية من المراجعين في هذه البلدان التي بقينا نحلم بأن نصل لما وصلت إليه ، واكتشفنا بمرور الزمن بأن الحكام العرب وحدهم من يمارسون الظلم مع الشعب لأدنى سبب.
حتى باتت العقلية الحاكمة في جميع الدول العربية تتبع سياسة اظلم ثم اظلم حتى تستعبد الناس، وبات الظلم أحد أهم ركائز الحكم إن لم يكن أقوى هذه الركائز،ويمكننا أن نؤكد أن الحاكم لدينا يمارس الظلم لأسباب كثيرة لكن أهمها هو تصدير لظلم مُتَقبَّل أو مَقبُول، أي أن الظالم غالبا يكون كذلك لأنّه يخرج أو يصدّر أو بالأحرى يتخلص من شحنة الظلم التي مورست عليه في فترة من فترات حياته، خاصة وإن أكثر من نصف الحكام العرب من الطبقة العسكرية التي عادة ما تبدأ حياتهم بمجموعة صارمة من الأنظمة والقوانين،أما القسم الثاني من الحكام فهم قبائل ومشايخ ينطبق عليهم ما ينطبق على العسكر،وبالتالي فإن من حكم الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين لم يكونوا نخباً سياسية متمرسة بقدر ما وجدوا أنفسهم في الحكم عبر مغامرة عسكرية أو وراثة تأتيهم ، وبالتالي افتقدوا أدنى متطلبات إدارة الدولة وفق مبدأ العدل والمساواة،لأنهم عاشوا في بيئات تفتقد أصلاً العدالة وبالتالي فإنهم نقلوا ما ترسخ في ذاكرتهم وطوروه من أجل البقاء أطول فترة ممكنة في الحكم، وهذا أحد أهم الأسباب التي تجعل من الحاكم العربي يمكث طويلاً في سدة الحكم.
لكن الأخطر من هذا هو أن يتحول الظلم لنهج ثابت في التعامل مع كل شيء ،فالحاكم العربي ووفق هذا السياق ينفي الشريك الآخر،ويتخطى حدود الظلم التقليدي ويتجاوزه ليتحول إلى طغيان كبير جداً يجعل من الحاكم العربي بمنزلة الإله الذي لا يخطئ،وإن كان هنالك خطأ فيتحمله غيره من الوزراء والحكام الثانويين ، فالأخطاء غير موجودة في قواميس الحكام .
وأبشع أنواع الظلم يتمثل بوجود الصلاحيات والسلطات كافة سواء التشريعية أو التنفيذية أو حتى القضائية بيد رجل واحد ، وهذه الحالة عاناها الشعب العربي في كل مكان ، فقرارات شن الحرب محصورة بيد رأس النظام ، نحن في العراق عانينا من هذا في حربين كان الانفراد بالقرار محصوراً بشخص واحد، فيما كانت الضحية الأولى والأخيرة الشعب العراقي الذي دفع ثمناً مضاعفاً ،وحتى يومنا هذا نجد بأن الكثير من البلدان العربية ما زالت تنتهج الفردية في قراراتها خاصة المصيرية منها مما يلحق ظلماً كبيراً بشعوبها والشعوب والدول المجاورة لها ، وقد يُحدث أزمات وويلات كبيرة يصعب تجاوزها أو تجاوز مرحلتها التاريخية ، وأحد أبرز سمات النصف قرن الماضي من عمر الوطن العربي هي القرارات الفردية المتشنجة التي يتخذها الحاكم في لحظة عدم الاستقرار الذهني وحب المغامرة أو البحث عن مجد شخصي كما حصل في الحربين العراقية – الإيرانية وغزو الكويت ، وما يحصل الآن من تصعيدات كويتية في قضية ميناء مبارك ومفاعل وبره النووي المزمع إنشائهما معاً بما يؤثر على العراق تأثيراً سلبياً ويلحق ظلماً من نوع آخر ليس بالشعب العراقي بل حتى بالشعب الكويتي الذي لم يستشيره أحد أو يأخذ رأيه في قضية قد تكون خطيرة وخطورتها ليست في مرحلتها الحالية بل في تراكماتها التاريخية في العقود والسنوات المقبلة ، لهذا نجد بأن القرارات الفردية وجه آخر للظلم يقود بالضرورة للطريق الخطأ.